أبنية الفعل الثلاثي المجرد
دراسة نظرية إحصاءية تأصيلية في المعجم الوسيط

حنفي الحاج دوله*

ملخص البحث

تَهدف هذه الدراسة إلى امتحان النظرية الصرفية القديمة في أبنية الفعل الثلاثي المجرَّد إذ قدَّم العلماء والباحثون القدامى نظرِّيات عديدة في هذا الموضوع، ويَكتفي كثيرٌ من النحاة والصرفيين المحدَثين في تأليفاتهم بِحصر تلك الأفعال ضمن الأوزان الستة وكأنَّها سماعية. وقد اعترف الصرفيُّون بصعوبة ضبط القواعد للأفعال الثلاثية المجرَّدة لكنَّهم حاولوا التقريب قدر الإمكان, إذ إن هناك خلط في استخدام الصيغ الصرفية خاصة بين فعَل: يَفْعُل ويَفْعِل ويفعَل، وتُعَدُّ الإحصاءات الرقمية وتحليلها تحليلا موضوعيا من أفضل الطرق لمعالجة هذا الخلط والوقوف على النسب المئوية لمعرفة الشائع والشاذ.

التمهيد

إننا اليوم لا نزال نحتاج إلى ضوابط ثابتة في استخدام الفعل الثلاثي المجـرَّد، وقواعد مطَّردة نقيس عليها الأفعال الثلاثية المجرَّدة لتجنُّب الأخطاء التي يقع فيها كثير من المتكلِّمين بها خصوصا الناطقين بغيرها. فمضارع فعَل يأتي على ثلاث صيغ (يفعَل، ويفعِل، ويفعُل). وبناء على القاعدة الصَّرفية المقررة فصيغة (يفعَل) خاصة لما عينه أو

* أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية وآدابها، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

لامه من الحروف الحلقية فقط. وأما غير حلقي العين فيأتي على صيغتي (يفعِل، ويفعُل). وتختلف اللهجات في الاختيار بين هاتين الصيغتين. وأما مضارع (فعِل) فعلى (يفعَل) دائما، مع ذلك تحتاج هذه القاعدة إلى إحصاء دقيق للتثبُّت من نسبتها. لقد قام بدراسة هذا الموضوع علماء أجلاء منذ عهد سيبويه؛ إذ سجَّل ملاحظاته القيِّمة في كتابه المعروف. وجاء آخرون بعده مضيفين إلى ما جاء به سيبويه بما لاحظوه. وقد اقترح هؤلاءِ الصرفيون بعض القواعد منها إذا كانت عين الفعل أو لامه حرفا حلقيا كانت حركة عين المضارع فتحة، لكنهم أنفسهم يذكرون بعد ذلك الأفعال المخالِفة لهذه القاعدة. هناك فئة من الباحثين حاولوا إيجاد نظريَّة لحلِّ هذا الموضوع مثل نظريَّة التَّغَايُر التي جاء به الدكتور إبراهيم أنيس. وقد اعترف هؤلاء الأجلاء بصعوبة ضبط القواعد لهذه الأفعال الثلاثية المجرَّدة لكنَّهم حاولوا التقريب قدر الإمكان. وهناك بحثٌ جديدٌ منشور يؤكِّد أنَّ مسألةَ تحريكِ عين الفعل الثلاثي المجرَّد لا تزال تُمَثِّل أهمّ المشكلات الصرفية العربية.[1]

إن هذا البحث يقدِّم خدمة في مساعدة المتكلِّمين بالعربية متعلِّمين ومعلِّمين على تحريك عين الفعل الثلاثي المجرَّد، كما يعينهم في تَجنُّب الخطأ في هذا الموضوع قدر الإمكان. وكان الهدف الرئيس من هذه الدراسة هو دراسة نظرية إحصاوية تأصيلية لأبنية الفعل الثلاثي المجرَّد عبر إحصاء حركة عين الأفعال الثلاثية المجرَّدة إحصاءً شاملا، وتصنيفها حسب تصنيفات معيَّنة قبل تحليلها، إذ قدِّمت الدراسات حول الموضوع منذ القدم ويجب أن تُعَزَّز هذه الدراسات في رأي الباحث عبر امتحان النظرية الصرفية القديمة، ومن أشهرها ما جاء به ابن جني في الخصائص بأنَّ معظم الأفعال التي جاءت على وزن (فَعَل– يفعِل) متعدٍ ومعظم الأفعال التي جاءت على وزن (فَعَل–يفعُل) غير متعدٍّ. وليس لنا سبيل إلى معرفة صحَّة هذا القول إلا أن نُحصي

تلك الأفعال. وتعبير هذه النظريات نفسه يدلُّ على أنَّ صاحبها يعترف بوجود الشواذّ عنها. لكننالن نهتمّ بإحصائِيَّة جديدة تبيِّن لنا مدى غلبتها ومدى شذوذها خصوصا في العربية العصرية. يُريد البحث أن يُحصِي ما يُوافق تلك القواعد وما يُخالفها ويَخرج منها بالنسب المئوية المحدَّدة إثباتا لنظريَّاتِهم بالإحصاءات الرقمية الجديدة. وتعدُّ الإحصاءات الرقمية من أفضل الطرق لإثبات ما ذهبنا إليه من آراء وتأصيلها، خاصة أن العلماء الصرفيين القدامى لم يقوموا بمثل هذه الدراسات الإحصائية. ولا يكتفي البحث بعرض الأرقام المجرَّدة عبر منهج إحصائي، بل يُحَلِّلها تحليلا موضوعيا عبر منهج تحليلي لأن الأرقام وحدها لا تعني شيئا دون التحليل. وبما أنَّ الأرقام لا تتبدّل، فمن المفترض أن يكون التحليل موضوعيا إلى حدٍّ كبير.

وقد اختار الباحث المعجم الوسيط لكونه متميِّزا من بين المعاجم يَضُمُّ نحوا من ثلاثين ألف مدخل مُرَتَّبة ترتيبا ألفبائيا انطلاقا من جذر الكلمة، مفسِّرة بدقَّة وإيجاز، ومعزَّزة بالشواهد والأمثلة من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأمثال والعبارات السياقية واللغة العصرية، فضلا عن امتلاكه نظاما متميِّزا في ترتيب الأفعال. ويحاول الباحث إجراء الدراسة على جميع الحروف الهجائية العربية ليكون البحث شاملا على جميع ما ورد من الأفعال في المعجم الوسيط. وأما من حيث التعامل مع المادة المدروسة وهو المعجم الوسيط فيجب أنْ يَذكُر الباحث أنَّ المعجم قد يكرِّر فعلا واحدا في مداخل عديدة. وبعضها ذو معان مختلفة مع اتِّفاق مصدرها، وبعضها ذو معنى واحد مع اختلاف مصدرها. والبعض الآخر ذو معان مختلفة مع اختلاف مصدرها. وبما أنَّ اهتمام الباحث في عين الفعل في المقام الأول وليس المصدر فلا يعدّ اختلاف المصادر وإنما يعدّ اختلاف حركة العين. ولا يعني ذلك أنه يُهمل المصادر مطلقا. فالمعاني قد تكون سببا في اختلاف حركة العين مع أن الأحرف المكونة لها

نفسها. وأمّا من حيث تصنيف الأفعال الثلاثية المجرَّدَة في جدول إحصائي فيتّبع الباحث التقسيمات التي وضعها الصرفيون قديما أيْ تقسيمهم الأفعال إلى الصحيح والمعتلّ، ثمّ تقسيم الصحيح إلى أقسامه الثلاثة المعروفة والمعتلّ إلى أقسامه الخمسة المعروفة. ويرى أن يَتبع هذه التقسيمات لأنَّه لاحظ أنها تؤَثِّر في شذوذ بعض الأفعال على القواعد التي وضعها النحاة سابقا. فعلى سبيل المثال أن سيبويه قال إن الأفعال التي تدلُّ على الغرائز والسجايا جاءت على (فَعُلَ–يَفْعُلُ) مثل (كَرُمَ–يَكْرُمُ، ضَعُفَ–يَضْعُفُ). ويَشُذُّ على هذه القاعدة الفعل الصحيح المضعَّف مثل (خَفَّ–يَخِفُّ، قَلَّ–يَقِلُّ)، فجاءا على وزن (فَعِلَ–يَفْعِلُ). وقبل أن يعرض الباحث الجداول الإحصائية لا بدَّ له أن يوضِّح الموضوع توضيحا نظريا في المقام الأول.

1. النظريات العامّة عن حَركاتِ عينِ الفعلِ الثلاثي المجرَّدِ

1–1: النظريات العامّة عن حَركاتِ عينِ الفعلِ الثلاثي المجرَّدِ عند القدماء

لقد قام الصرفيون القدماء بجهود محمودة في دراسة ظاهرة تنوُّع حركة عين مضارع الفعل الثلاثي المجرَّد. ومع تلك الجهود الكبيرة التي بذلت، اعترفوا بعدم انضباط القواعد التي استنبطوها لورود أفعال كثيرة شاذَّة عنها. يُعدُّ سيبويه أوَّل من أثبت ملاحظاته في كتابه، فقد قرَّر سيبويه أنَّ المتعدِّي من الأفعال على ثلاثة أبنية: (فَعَلَ–يَفْعُلُ، وفَعَلَ–يَفعِلُ، وفَعَلَ–يَفْعَلُ).

وحاول أبو الفتح ابن جني إيجاد نظريةً عامَّة تتحَكَّمُ في هذا الموضوع بشَكْلٍ دَقيقٍ، فقَدَّمَ لنا نظريَّةَ المُخَالَفَة وجَزَمَ بها، قالَ ابن جني في (الخصائص): "قد دَلَّتْ الدلالةُ على وُجوب مُخالفةِ صيغةِ الماضي لِصيغةِ المضارع، إذ الغرض في صِيَغِ هذه المثلِ إنَّما لإفادةِ الأزمنةِ، فجُعِل لِكُلِّ زمانٍ مِثَالٌ مُخَالِفٌ لِصاحِبه".[2] وقُصِد بها أنْ

تُخالِف صيغةُ الماضي صيغةَ المضارع لغرضِ التخصيص، أيْ تخصيصُ كلِّ زمانٍ بصيغةٍ معينةٍ تَخْتَلِفُ عن صيغةِ زَمانٍ آخر. وبطبيعة الحال، هذا الجزم القاطع يقترح لنا أن نُنكر بعض الأوزان الثابتة التي قرَّرها الصرفيُّون ولم يُنكرها أحد على مرِّ العصور. وتلك الأوزان هي:(فعَل–يفعَل، وفعُل–يفعُل، وفعِل–يفعِل). والمُرَادُ بتَدَاخُلِ اللُّغَاتِ عندَ ابنِ جنِّي كَمَا يُفْهَمُ مِن كَلامِه هو أنْ تَلْتَقِي القبيلتان، فإحداهما تَقُوْلُ (قَلَىْ–يَقْلِي) والأخرى تقول (قَلِيَ–يَقْلَىْ). ثُمَّ، تَأْخُذُ القبيلةُ الأولى مضارعَ القبيلةِ الثانية، وتَأْخُذُ القبيلةُ الثانية مضارعَ القبيلةِ الأولى فتَرَكَّبَت لُغتان أخريان (قَلَى–يَقْلَى) و(قَلِيَ–يَقْلِيْ).[3] ومع مُرورِ الزَّمانِ تَغَلَّبَ الوزنُ الثالِثُ أيْ (قَلَى–يَقْلَىْ) على الأوزانِ الثلاثةِ الأخرى، فصارَ هو المتداوَلُ بين النَّاسِ. قال ابن جني: "إنهم قد قالوا: قَلَيْتَ الرجل وقلِيْتَه. فمن قال قَلَيْتُه فإنَّه يقول أقلِيه، ومن قال وقلِيْتُه قال أقلاه... ، ثُمَّ تَلاقَى أصحابُ اللغتين فسَمِعَ هذا لغةَ هذا، وهذا لغةَ هذا، فأَخَذَ كُلٌّ واحدٍ منهما مِن صاحبه ما ضَمَّه إلى لغتِه، فتَرَكَّبَت لغةٌ ثالثة".[4]

وأمَّا ما جاء على (فَعُل–يفعُل) فأَوْجَدَ ابنُ جنِّي مَخْرَجا آخر له، قال: "على كُلِّ حالٍ فاؤُه في المضارع ساكِنةٌ، وأَمَّا مُوافَقةُ حركةِ عَيْنَيْه فلأنَّه ضَرْبٌ قائِمٌ في الثُّلاثِي برأسِه، أَلاَ تَراه غيرَ مُتَعَدٍّ ألبَتَّةَ، وأكثرُ باب فعَل وفعِل مُتَعَدٍّ. فلمَّا جاء هذا مُخالفا لهما – وهما أقوى وأكثر منه– خُوْلِفَ بينَهما وبينَه، فوُفِّقَ بين حركتَيْ عَيْنَيْهِ، وخُوْلِفَ بَيْنَ حَرَكَتَيْ عَيْنَيْهِما".[5] فقوله على كلِّ حال فاؤه في المضارع ساكنة إشارة واضحة إلى أنَّ ابن جني لم يقصد بقانون المخالفة مخالفة عين الماضي عينَ المضارع فحسب، بل أيّ المخالفة في الصيغتين حتى فاؤهما. ففاء الماضي مفتوح وفاء المضارع ساكنة، فهذه مخالفة أيضا. وقال في مَوْضِعٍ آخر من الكتاب: "وإذا كانت بعضُ الأفعال تَبْدُو دَالَّةً على الحركة، في ظاهرِ الأمرِ مِثْلُ قَرُبَ، بَعُدَ ... فإنَّها في الحقيقةِ تَدُلُّ على صفةِ القُرْبِ أو

البُعْدِ الناتجةِ عن الحركة، ولا تَدُلُّ وحدها على الفعل، لذلك يُعَوِّضُها في هذه الأحوال أحدُ مشتَقَّاتِــها للدَّلالةِ على الفعليَّةِ مثل اِبْتَعَدَ، اِقْتَرَبَ".[6]

أردف ابن جني القول بعد ذلك موضِّحا سبب الموافقــة بــين عــيني الماضــي والمضارع في وزن (فَعُل–يفعُل) بأن ذلك الفعل قاصر حيث لا يدلّ على الفعل حقيقةً وإنما يدلّ على الطبائع والسجايا. وذلك لأنه لازم دائما. وأما الفعل الحقيقي فيكــون أحيانا لازما وأحيانا متعديا كما هو حال (فعَل، وفعِل). وعزا ابن جني معظم ما كــان خارجا على قانون المخالفة إلى هذه العملية وفصَّلها تفصيلا في باب تركُّب اللغة، كما علَّل سببَ موافقة عين المضارع عينَ الماضي في وزن (فَعُلَ–يَفْعُلُ)[7].

وإضافة إلى نظريات ابن جني هذه، هناك نظرية أخرى تــدور حــول إمكــان العدول عن الوزن الأصلي إلى وزن آخر للتعبير عن معنى من المعاني يختلف عن المعــنى في الوزن الأصلي. وتلك المعاني هي المبالغة. ويجوز أيضا نقلُ الفعل الثلاثي المجــرد إلى وزن (فعَل–يفعُل) للدلالة على المُغَالَبَة،[8] كما يجوز أيضا نقل الفعل الثلاثي المجرد مــن (فعَل–يفعُل) المتعدي إلى وزن فعِل–يفعَل للدلالة على المطاوعة.[9] وأما النحاة المحدَثون فمعظمهم يكتفون بحصر تلك الأفعال ضمن الأوزان الستة التي قرَّرها النحاة القدامى وعدم الخوض في ضبط استعمالات تلك الأوزان حتى تبدو وكأنها سماعيــة لا تقبــل القياس إطلاقا. وعلى الرغم من ذلك، برز هناك باحثون جَادُّوْن بحثوا في الموضوع من جوانب عديدة ومختلفة.

1–2: النظريات العامّة عن حَركاتِ عينِ الفعلِ الثلاثي المجرَّدِ عند المحدثين

قد قَدَّمَ إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) في معالجته هــذا الموضــوع ثــلاث نظريّات مهمَّة، أوَّلا: نظريَّة المُغَايَرَة(polarity) التي أيَّدها بالقوانين الصوتية الحديثــة،

ويعني بها مخالفة صيغة المضارع صيغةَ الماضي في عين الفعل. وهي ليست جديدة في الحقيقة، فقد أشار إليها ابن جني في الخصائص قبل قرون. ثانيا: إيثار وظيفة الفعل في الكلام حركةً خاصة في الماضي على غيرها من الحركات. واعترف هذا الباحث باختلاف اللهجات في إيثار حركة على أخرى. ثالثا: تأثير الحروف المجاورة في إيثار الحركات، وهو ما يفسِّر فتحة عين مضارع الفعل الذي عينه أو لامه حلقي لِما ماضيه (فَعَلَ). وإثباتا لما ذهب إليه فقد قام إبراهيم أنيس بإحصاء الأفعال الثلاثية المجـرَّدة في القرآن الكريم و(القاموس المحيط) وتبيَّن له أنَّ الأغلب الشائع من (فَعَلَ–يَفْعَلُ) خاضع لهذه النظرية ولم يشذّ عليها إلا سبعة أفعال. فدعى الباحثين إلى البحث في هذه الشواذّ على انفراد وعن مصدرها وسرِّ خروجها على القاعدة العامَّة. وهو نفسُه قد حاول تفسير ذلك الخروج معتمدا على الدراسات التاريخية والاجتماعية ودراسة اللهجات العربية القديمة، وتَوَصَّل إلى نتيجة مُقنعة إلى حدٍّ ما.[10]

الفكرة الرئيسة التي تقف وراء جهود هذا الباحث هو ردُّه على القائلين بأنَّ الأمر في هذا الموضوع مرجعه أخيرا إلى السماع لا القياس. وهنا أيَّد الباحث قول ابن جني بما قرَّرته القوانين الصوتية الحديثة. ومقتضى هذا الأساس أنْ تُخالف عينُ الماضي عينَ المضارع إلا إذا كان فيه تأثير آخر،كما رأى أنَّ وظيفة الفعل في الكلام تؤثِّر على حركةً خاصَّة في الماضي على غيرها من الحركات. وتَختلف اللهجاتُ في إيثار حركة على أخرى،[11] وتَنَبَّهَ إلى تأثير الحروف المجاورة في إيثار الحركات مثل إيثار الحروف الحلقية الفتحةَ.[12] وقسَّم إبراهيم أنيس الفعل في العربية إلى قسمين: اختياري وإجباري. فأمَّا الفعل الاختياري هو الذي لنا الاختيار في حدوثه ولوكان مما يعدُّه القدماء لازما مثل (جلس، وقعد). أما الفعل الإجباري فهو الذي لا اختيار لنا في حدوثه مثل (كَبُرَ، وضَعُفَ)[13] فوزنُ الفعل الاختياري هو (فَعَلَ) ووزن الفعل

الإجباري هو (فَعِلَ). ومضارع فَعَلَ يأتِي على ثلاث صيغ (يَفْعَلُ، ويَفعِلُ، ويَفعُلُ). بناء على الأسس الثلاثة السابقة فصيغة يَفْعَلُ خاصَّة لِما عينه أو لامه من الحروف الحلقيـــة فقط. وأمَّا غير حلقي العين فيأتي على صيغتي (يَفْعِلُ، ويَفْعُلُ). وتختلف اللـــهجات في الاختيار بين هاتين الصيغتين. وأمَّا مضارع (فَعِلَ) فعلى (يَفْعَلُ) دائما. إنَّ هذه القاعدة تحتاج إلى إحصاء دقيق للتثبت من نسبة اطِّرادها. فجاء الباحث إلى القرآن و(القاموس المحيط) وخَرَجَ بنتيجة إيجَابية. فقد ورد في القرآن الكريم 134 فعلا ثلاثيـــا صـــحيحا استعمل فيه مرَّةً في الماضي وأخرى في المضارع. ولا تشتمل هذه الأفعـــال علـــى وزن (فَعِلَ- فَعِلُ)، وذُكِرَ فعلان فقط على وزن (فَعُلَ-يَفعُلُ) وهما (كَبُرَ-يَكْبُرُ) و(بَصُـــرَ-يَبْصُرُ). وأما بقية الأفعال فماضيها إما على (فَعَلَ) وإما على (فَعِلَ). وكلُّهـــا تَخْضَـــع لقاعدة المغايرة حيث جاء مضارع (فَعَلَ) على (يَفْعِلُ) أو (يَفْعُلُ) إلا ما كانت عينه أو لامه من الحروف الحلقية التي تُؤْثِر الفتحة. وأما فَعِلَ فمضارعه دائما علـــى (يَفْعِـــلُ). والأكثر شيوعا هو فَعَلَ الذي جاء به 107 أفعال. وجاء 24 فِعلا على وزن (فَعِـــلَ). وقد اطَّرَد مجيء الفعل الذي عنيه أو لامه من الحروف الحلقية مفتوح العين إلا في سبعة أفعال.

وأما في القاموس المحيط فقد وَرَدَ الفعل الثلاثي المجرَّد الصحيح فيـــه في حـــدود ثلاثة آلاف فعل، 1820 منها يَختصُّ بباب واحد وهو ما كان متحد العـــين. ومنـــها 1372 فعلا جاء على وزن (فَعَلَ) وهي من الأفعال الاختيارية. وجـــاء 448 فعـــلا مضارعه على (يَفعِلُ)، 418 فعلا على (يَفْعُلُ).[14] والبحث في القاموس المحيط أيضـــا يؤكد لنا تأثير الحروف الحلقية التي تقَع عينَ الفعل أو لامَه على حركة عـــين الفعـــل. وهي قد غلبت عليها قانون المغايرة فجاءت العين في تلك الأفعال مفتوحة. وعدد هذه

الأفعال 506 أفعال. ولم يشذّ عليها إلا ثلاثة أفعال قيل أنها من باب (فَتَحَ) دون أن نَجد لامها أو عينها من الحروف الحلقية.[15]

لم يهتم الباحث إبراهيم أنيس بجانب الدلالة أو المعنى في تحديد حركة عين الفعل الثلاثي المجرّد إلا في حدود التفريق بين الفعل الاختياري والفعل الإجباري، فخصّص وزن (فعَل) للفعل الاختياري و(فعِل) للفعل الإجباري بكلّ بساطة. نعرف أن هناك أفعالا اختيارية كثيرة على وزن فعِل مثل (شرب، وركب) وغيرهما، وسيتضح نسبة هذه الأفعال بالإحصاءات الرقمية التي سيقوم بها الباحث لاحقا. وأهمّ ما يُمَيِّز هذه الدراسة أنَّ صاحبها قد أحصى الأفعال الثلاثية المجرَّدَة وأثبتها في بعض الجدوال الإحصائية المختصرة مصنّفا إياها حسب التصنيفات المعيَّنة. والمصدر الذي اعتمد عليها في الإحصاء هو (معجم منجد الطلاب) للويس معلوف.[16] حاول البكوش تحليلَ تغيُّرِ حركة الأفعال الثلاثية المجرَّدة خصوصا حركة عينها تحليلا صوتيا. ولقد انطلق الباحث البكوش من ظاهرتين أساسيتين في الصرف العربي هما تَغَيُّرُ الحركات بتغيُّرِ الصيغ ولا سيَّما حركة عين المضارع بالنسبة للماضي وما تخضع له من سلطان السماع، وتغيُّر الصيغ بتأثير التضعيف والهمز والإعلال خاصَّة. ويهدف إلى أن يجد سرّ هذه الظواهر والمبادئ التي تقوم عليها والقوانين التي تخضع لها في تصرُّفها الغريب أحيانا.[17] إن التحليلات الصوتية التي جاء بها الباحث هنا ليست جديدة ، بل يُرَدِّدُ ويؤكِّد ما جاء به الصرفيون القداماء. فقضيَّة الحركة المجاورة على سبيل المثال، قد أشار إليها ابن مالك في (شرح الكافية الشافية) لـمّا علَّل سببَ فتحِ عين (فعِل) في مضارعه. وكذلك تعليله موافقةَ حركة العينين في وزن (فعُل).[18] وأمَّا (فعَل) فقد جاء الباحث بنصوص سيبويه من الكتاب في تعليل موافقة عينيه.[19] والقاعدة السابقة التي استنبطها الدكتور البكوش خاصة للأفعال الثلاثية المجردة الصحيحة السالمة فقط لا

تنطبق على الأفعال المعتلة والفعلين الصحيحين الآخرين المهموز والمضعف. والذي يميز هذا البحث عن غيره أن صاحبه أيّد آراءه بجدول إحصائي؛ لكنه لم يقتصر في ذلك الجدول على عرض توزيع الأفعال الثلاثية المجردة حسب أبوابها الستة بالإضافة إلى الأبواب المشتركة فقط، بل قدم فوق ذلك تعليقا وتحليلا صوتيا. إن التحليلات الصوتية التي جاء بها الباحث هنا ليست جديدة، فهي تردّد وتؤكّد ما جاء به الصرفيون القدماء. ولاحظ الباحث أيضا أن البكوش لم يهمل جانب المعنى على الإطلاق، بل جعله عاملا مهمّا في التمييز بين الأوزان المختلفة. وهذه هي نقطة الاختلاف بينه وبين الدكتور أنيس إذ أهمل الأخير جانب المعنى شبه مطلق ولم يذكره إلا في حدود التفريق بين الفعل الاختياري والفعل الإجباري. فقد عُني الباحث سليمان فياض في كتابه (الحقول الدلالية الصرفية للأفعال العربية) بتفصيل المعني بشيء من الشرح والتوضيح، ووضع أقسام لتلك المعاني الكثيرة لأن دراسته كانت تركز على الجانب الدلالي. تلك أهم النظريات العامة التي تناولت سير الأفعال الثلاثية المجرَّدة عموما، وأما النظريات أو القواعد الفرعية التي تَخُصُّ باب مُعَيَّن فسيأتي الحديث عنها لاحقا.

2-1: تعريف الفعلِ

اختلف النّحاة في حدّ الفعل وعلاماته. فالفعل عند سيبويه ما أُخذ من لفظ أحداث الأسماء، وقسّمه سيبويه إلى ثلاثة أقسام: الماضي، والمضارع، والأمر مؤكِّدا وظائفه الصرفيّة التي يمتاز بها، وهي دلالته على الحدث المقترن بزمن ماض، أو حاضر، أو

مستقبل، فقال: "وأمّا الفعل فأمثلة[20] أُخذت من لفظ أحداث الأسماء[21] وبُنيت لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هوكائن لم ينقطع، فأمَّا بناء ما مضى فذَهَبَ وسَمِع ومَكُث وحُمِد، وأمَّا بناء ما لم يقع فإنَّه قولك آمرا: اِذْهَبْ واُقْتُلْ واِضْرِبْ، ومُخبرا: يَقْتُل ويَذْهَب ويَضرِب ويُقتَل ويُضرَب، وكذلك بناء لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت".[22] أمَّا عند المحدثين فذكر إبراهيم أنيس أنَّ الفعل هو الركن الثالث من أقسام الكلم، وأنَّه ركن أساسي في معظم لغات البشر، وأمّا وظيفته في الجملة فقد اعتبرها إفادة الإسناد، وأمَّا معناه فهو إفادة الحدث في زمن معَيَّن.[23] ومن تقسيم الفعل تبعا للمعنى المتصرف والجامد.[24]

والفعل المجرّد هو ما كانت حروف ماضيه كلها أصلية،[25] وأنواع الفعل المجرد هي:

أ : الفعل الثلاثي المجرَّد، وهو ما كانت حروفه الثلاثة أصلية. ولم يسمّ هذا الفعل ثلاثيا مجردا إلا لكونه مركّبا على ثلاثة حروف فقط وخالصا من الزيادات الأخرى.

ب: الفعل الرباعي المجرّد، وهو ما كانت حروفه الأربعة أصلية. وهذه الحروف كلها أساسية لا يمكن إسقاط أحدها، وليس من بينها زيادة، فالفعل خالص من الإضافة.

وتأتي الأفعال الثلاثية المجرّدة على ستة أوزان مستعملة، وهي: (فعَل–يفعُل، فعَل–يفعِل، فعَل–يفعَل، فعُل–يفعُل، فعِل–يفعَل، فعِل–يفعِل). والأفعال الثلاثية المجردة الواردة في المعاجم العربية الأحادية الحديثة كالوسيط يبلغ عددها حوالي 7272 فعلا. ومن الْمُسَلَّم به أن الأمثلة الواردة في الكتب النحوية أو الصرفية في هذه القضية محدودة، ولا تشمل جميع المفردات الفعلية كما وردت في المعاجم، وليس في هذا الأمر عيب، إذ إنه من المعقول أن يختار المؤلف النماذج المهمة المعينة ويتناولها في كتابه بالتحليل.

المعجم	فَعُلَ	فَعِلَ	فَعَلَ	المجموع الكُلّي
المعجم الوسيط	404	1655	4213	6272

عدد الأفعال الثلاثية المجردة الواردة في المعجم الوسيط

2-2: المطلب الأول: فَعُلَ

لا يأتي مضارعُه إلا على وزنِ (يَفْعُلُ) بضَمّ العين فقط. وهو طبعا يخالِفُ قانونَ المُخالفةِ التي تَسيْرُ عليها مُعْظَمُ الأفعال من هذا النَّوْع. ومن حيث المعنى، إنَّ هذا الوزنَ يـــدُلُّ على اتِّصَافِ الفاعلِ بصفة مشتَقَّة من ذلك الفعلِ مثل (كَبُرَ، صَغُرَ، حَسُنَ، قَبُحَ). وقد اختلف الصرفيون في التعبير عن هذا المعنى، فبعضُهم قـــالوا بــــــالطبائع والغرائـــز[26] والبعض الآخر قالوا بالطبائع والسجايا.[27] ومصطلحات الطبائع والغرائز والســـجايا، تَتَرَدَّدُ كثيرا عند الصرفِيِّيْن عِندما تَحَدَّثُوا عن هذا الباب. على الـــرغم مـــن جَـــزْمِ الصرفيين بلزوم هذا الفعل وعدم تعّديه، فقد روي عن العرب ما شذّ عنه مثل رحبتك الدارُ[28]، وأرَحُبكم الدخولُ في طاعة ابن الكرماني، وإن بشرا قد طلُع الـــيمن.[29] ولم يأت على هذا الوزن أجوف يائي إلا (هيُؤ)،[30] أي صار ذا هيئة أو حسنت هيئتـــه،[31] ولا من ناقص يائي إلا (بَهُوَ) بمعنى (بَهِيَ، ونَهُوَ)،[32] وهـــو لا يتصـــرّف، في حـــين أن (بـــهو، ونـــهو) متصرِّف.

2-3: المطلب الثاني: فَعِلَ

يأتي مضارع فعِل في صيغتين هما (يفعَل) مفتوح العين و(يفعِلُ) مكسور العين. وجـــزم الصرفيون بأن فعِل مضارعه دائما يفعَل بفتح العين إلا القليل الشاذ مع مجيئه مفتـــوح العين أيضا.[33] وقسّمه بحرق إلى قسمين أولهما مفتوح العين قياســـا والكســـر علـــى

الشذوذ. وعددها تسعة، وأشهره (حسِب–يحسِب) بكسر العين في الماضي والمضارع. وهي لغة أهل الحجاز،[34] لكنه روي أيضا بفتح العين وهو الأفصح. والقرآن الكريم أيضا يستخدم (يحسَب). ولقد جاء مضارع هذا الفعل فيه 31 مرةً كلها بفتح العين، منها: (يئس–ييئس، ونعم–ينعم، ووغر–يغر، وحر–يحر، ووله–يله، ووهل–يهل، وبئس–يبئس، ويبس– ييبس).[35] وأما (يئس) فشأنه شأن (حسب). لقد قال الله تعالى: ﴿وَلاَ تَيْأَسُوا مِنْ رَوْحِ اللهِ إِنَّهُ لاَ يَيْأَسُ مِنْ رَوْحِ اللهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾،[36] بفتح العين في كليهما. وأما (نعم) فهو أيضا مروي بفتح العين. و(وغر، وحر، وله، وهل) كلها معتل الفاء واوا. وينبغي لنا أن نضمها إلى أخواتها في القسم الثاني. وأما الثلاثة البقية فرويت أيضا بالفتح مثل أخواتها السابقة، فلا مجال للجدال فيها.

والقسم الثاني ما روي مكسور العين فقط وهي ثمانية: (وَرِثَ، ولي، ورم، ورع، ومق، وفق، ووثق، وري). هذه ما ذكره صاحب نص لامية الأفعال الذي شرحها بحرق. وأضاف بحرق أفعالا أخرى واوية الفاء، مثل (ولغ، ورث، وجل) وغيرها.[37]

2–4: المطلب الثالث: فَعَلَ

تَرَدَّدَتْ أقوالُ الصرفِيِّيْنَ بأَنَّ هذا الوزنَ هو أَخَفُّ الأوزانِ على الإطلاق.[38] ولِذلك يَكْثُرُ استعمالُه في معانٍ كثيرةٍ لا يُمْكِنُ حصرُها. ويأتي مضارع فعَل على ثلاث صيغ هي (يفعَل، ويفعِل، ويفعُل). وقد برزت نظريات عديدة، يقول أبرزها أن ما عينه أو لامه حرفا من الحروف الحلقية الستة فعين مضارعها مفتوحة. وترد هذه العبارة أو ما شابهها في الكتب الصرفية قديمة وحديثة، وأكّد أصحابها باطرادها إلا في أفعال قليلة مثل (دخل–يدخُل) بالضمّ و(رجع–يرجِع) بالكسر، لكنهم ذكروا فعلين أو ثلاثة فقط، ولم يحاولوا أن يقدموا إحصاءات ليتبينوا مدى شذوذ هذه النظرية.

وأما الصيغتان الأخريتان فلا يوجد حدّ فاصل واضح بينهما، إلا أن ابن جني قال في الخصائص أن معظم الأفعال التي جاءت على وزن (فَعَل–يفعِل) متعدٍ، ومعظم الأفعال التي جاءت على وزن (فَعَل–يفعُل) غير متعدٍ. لكننا لا يمكن أن نعتمد على الملاحظات السطحية فقط، بل نحتاج إلى إحصاء دقيق لإثبات هذا القول. ولذلك أخذ الباحث برأي ابن حيّان الذي يحدِّد جواز الأمرين في المسموع فقط. ومع هذا التشعُّب والاضطراب، فقد لاحظ الصرفيون بعض ما كان مطردا لهاتين الصيغتين، وهي على النحو الآتي:

أ– فعَل–يفعُل. يطّرد هذا الوزن في المغالبة.[39] واستُثني عن هذه القاعدة الفعل المعتل، ياء العين أو لامها، فيبقى على حاله مثل خاشاني فخشيته وأخشاه، وكذلك الفعل المضعّف المتعدي،[40] مثل جبّه وحج البيت يحجّه ومدّ اليدَ ويَمُدّها. وقد وردت عشرة أفعال من هذا النوع بالضمّ على القياس وبالكسر على شذوذا.[41] وذكر الصرفيون نوعين آخرين هما الفعل الأجوف، واويّ العين، مثل (باء–يبوء، ناب–ينوب) والفعل الناقص واوي اللام مثل (أسا–يأسو، تلا–يتلو) بشرط أن لا يكون حلقي العين.

ب– فَعَلَ–يفعِل. يَكْثُرُ استعمالُ هذا الوزنَ في معانٍ كثيرةٍ لا يُمْكِنُ حصرُها، وهو أَخَفُّ الأوزانِ على الإطلاق. قال سيبويه: "وليس شيءٌ في الكلام أكثرُ من فَعَلَ".[42] ولم يُشِرْ سيبويه هنا إلى سبب كَثْرَتِها. وأمَّا الرضي فكان أكثر صراحة في العلاقة بين الخفة وكثرة الاستعمال حيث يقول: "اعلم أن باب فعَل لِخِفَّتِه لم يَخْتَصّ بمعنى من المعاني، بل اُسْتُعْمَلُ في جميعها، لأنَّ اللفظَ إذا خَفّ كَثُرَ استعمالُه واتَّسَعَ التصَرُّفُ فيه".[43] يطَّرد هذا الوزن في واوي الفاء،[44] بشرط ألا تكون لامه من الحروف الحلقية نحو (وجد–يَجِد، وعد–يعِد، وعظ–يعِظ). وإذا كان حلقيَّ اللام فتحت عين مضارعه

مثل (وضع–يضَع، وقع–يقَع)،[45] وفي المضعّف اللازم مثل (دبّ–يدِبّ، فرّ–يفِرّ).[46] وذكر الصرفيون نوعين آخرين، هما الأجوف يائيّ العين نحو (زاد–يزيد، صاح–يصيح)، والناقص اليائي بشرط ألا يكون حلقي العين نحو (بكى–يبكي، حكى–يحكي). وأما ما كان حلقيّ العين فعين مضارعه مفتوحة. وشأن هذين النوعين شأن نظيريهما في باب (فعَل–يفعُل). لكِنَّ الباحِث قد يَجِدُ في باب فَعَلَ أفعالا قليلة–ورُبَّمَا يُعِدُّها شاذَّةً–تَحْمِلُ معنى (فَعُلَ أو فَعِلَ). ولنَنْظُرْ على سبيل المثال فِعْل (بَغَضَ)، وهو من أفعال القلوب التي تدخل في باب (فعِل). وذكر ابن مالك في شرح التسهيل أيضا أن من معاني (فعَل) النيابة عن (فعُل) في المضعّف.[47] واختلف الصرفيون في حصر معاني هذا الباب إلا أنهم جميعا تجاوز العشر فقط. وعلى الرغم من ذلك، فقد لاحظ الصرفيون ورود بعض المعاني المطردة في باب (فعَل).

3: إحصاءات الفعل الثلاثي المجرّد حسب نظرية المخالفة وتحليلها

قد أحصى الباحث الأفعال الثلاثية المجرّدة وصنّفها حسب تصنيفات الصرفيين قديما بدءا من تقسيمها إلى الصحيح والمعتل، ثم تقسيم كلي القسمين إلى أقسامها المعروفة. وفي هذه المرّة سينظر الباحث مرة أخرى إلى القضايا المهمّة في دراسة الأفعال الثلاثية بعدم التفريق بين أنواع الأفعال صحيحةً ومعتلةً للنظر في تأثير الحروف الحلقية على عين المضارع، والفرق بين كسر عين المضارع وضمّها لما ماضيه (فعَل).

3–1: امتحان نظرية المخالفة

تعني هذ النظرية مخالفة حركة عين المضارع حركةَ عين الماضي، وسمّاها الدكتور إبراهيم أنيس المغايرة. ويبيّن الجدول الآتي توزيع حركة عين الفعل الثلاثي المجرّد من حيث خضوعها لقاعدة المخالفة أو عدمه.

المخالفة أو غير المخالفة	العدد	النسب المؤوية
المخالفة (موحَّدة العين أو مشتركة)	4880	%77.80
غير المخالفة	1392	%22.15
المجموع	6272	%100

جدول: توزيع حركة عين الفعل الثلاثي المجرّد (فَعَلَ، وفَعِلَ) من حيث خضوعها لقاعدة المخالفة أو عدم خضوعها.

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية الفعل الثلاثي المجرد تخضع لهذه القاعدة إما وجوبا وإما جوازا. وعدد الأفعال التي لا تخضع لقاعدة المخالفة الذي أثبته الباحث في الجدول هو عدد الأفعال غير المشتركة أبوابُها، وهي ما كانت موحدة العين. وأما ما روي بوجهين أو أكثر فيعدّه الباحث خاضعا للمخالفة. والذي يهم الباحث هنا أن يثبت ميل العرب إلى مخالفة صيغة المضارع صيغةَ الماضي.

وهناك أفعال مشتركة في صيغة ماضيها، وإحدى الصيغتين تخضع لنظرية المخالفة والأخرى لا تخضع لها. وذلك مثل الاشتراك بين باب (فعِل) وباب (فعُل). وإذا كان

فعل من الأفعال على (فعِل) أولا فحينئذ يخضع للمخالفة لأن مضارعه على يفعَل. وإذا جاء مرة أخرى على فعُل فلا يخضع لها لأن مضارعه على يفعُل.

3-2: الفرق بين (يفعُل) و(يفعِل) في ما كان ماضيه (فعَل)

ظهرت نظريات عديدة تناولت مناقشة هذا الفرق. فمن الصرفيين من يقـــول بجـــواز الاثنين معا. ومنهم من يقيِّده بعدم السماع، وإذا سُمع فالوقف عنده. وهنـــاك قبيلـــة تفضِّلُ الكسر على الإطلاق وهي قبيلة بني عامر. وقد أحصى الباحث الأفعال المتعدية الصحيحة السالمة على وزن (فعَل-يفعِل) ووجدها أقلّ من الأفعال اللازمة. فالإحصاء في الفعل الصحيح -وهو يُمثّل الأغلبية- ينكر ما ذهب إليه ابـــن جـــني. ســـيجمع الباحث الفعل الصحيح والمعتل معا، في الجدول الآتي. وجدير بالذكر أن كسر العـــين يعني صيغة (يفعِل) وضمّها يعني صيغة (يفعُل):

فعَل	صيغة المضارع		
	يفعِل	يفعُل	المشترك (يفعِل - يفعُل)
الـــمجموعة	1353	1595	320
الـــمجموعة الكبرى	4213		

جدول: توزيع مضارع فعَل بين (يفعِل) و(يفعُل)

يتضح من الجدول السابق أن كسر العين أو صيغة (يفعِل) يشكل فقط 1353 فعلا فقط بنسبة 44.52% من مضارع (فعَل) غير الحلقي. وأما ضمُّ العين أو صـــيغة (يفعُل) فيشكل 1595 فعلا بنسبة 55.47%. وتشكِّل الصيغة المشتركة بين (يفعِل) و(يفعُل) 320 فعلا بنسبة 3.31 % . ونرى أن هذا الإحصاء لا يؤيـــد رأي ابـــني جني. ولاحظ الباحث أيضا في الجدول السابق بعض الفئات الـــتي لا تحتـــوي صـــيغة (يفعُل) وهي الفعل المثال واللفيفين. ولا يعني هذا على الإطلاق بأنها داخلـــة، وإنمـــا طبيعة تلك الفئات تجعلها غير ممكنة لصيغة (يفعُل). فجميع أفعال المثال تقريبـــا مـــثلا مكسور عين مضارعها؛ وذلك لأن العرب كما قيل كانوا يميلون إلى حذف الواو مـــن أول الفعل. ولحذفها يجب كسر عين المضارع أوّلا، وإذا أثبتوها فلا تُكسر العين. وأما اللفيفان فقد قيل أن وجود حرفي العلة يقيِّدهما ويحدَّد الصيغ التي يمكن احتوائها.

4: تأثير الحروف الحلقية على عين مضارع الفعل الثلاثي المجرّد

تتردَّدُ هذه الفكرة كثيرا في الكتب الصرفية؛ إذ قد قرّر الصرفيون أن مضارع (فعَـــل) هو (يفعَل) إذا كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا. ولم ينكر أحد منهم وجـــود الشـــواذ الخارجة على هذه القاعدة لكنهم ذكروا فقط بضعة أفعال أمثلةً عليها. والإحصاءات التي قام بها الباحث قد أثبتت ما يقرب مائة فعل صحيح سالم حلقي العين أو اللام من باب (فعَل) وعين مضارعه غير مفتوحة، وهي على النحو الآتي:

نوع الفعل	صيغة المضارع						
(فعَل حلقـــي العين أو اللام)	يفعَل	يفعِل	يفعُل	يفعَِل	يفعَُل	يفعُِل	يفعَُِل
سالم	615	25		2		89	
مهموز	160	11	76	–	–	1	1
مضعّف	–	25	27				
مثال	28	59					
أجوف	35	30					
ناقص	11	9					
لفيف مقرون	–	–					
لفيف مفروق	–	3					

الـــمجموعة	981						

جدول – توزيع حركة عين الأفعال الثلاثية المجرّد على وزن (فعَل) التي عينه أو لامه حلقية في الوسيط

من الجدول السابق يتضح لنا أن ما لا يقبل فتح عينه إطلاقا 297 فعلا فقط مـــن 1278 بنسبة 23.23 % من مجموعة 1278 فعلا. وأما ما يقبل فتح عينه فعـــدده 981 فعلا بنسبة 76.76%. وهذه النسبة في رأي الباحث مُقنِعة لتكون قاعدة يسير عليها المتعلمون لهذه اللغة. ولاحظ الباحث في الجدول السابق بعـــض الأمـــور الـــتي تستحق الانتباه أن نسبة تفوُّق الفعل السالم والفعل المهموز المفتوحة عين مضـــارعهما كبيرة جدا تتجاوز 80%. أما الفعل المثال والفعل الناقص فيضـــعف فيهمـــا تـــأثيرُ الحروف الحلقية على حركة عين مضارعها. وينتفي تأثيرُ الحروف الحلقية على حركـــة عين المضارع انتفاءً مطلقا في المضعّف والأجوف واللفيفين. وبناءً على ما تقـــدم، رأى الباحث أن يُخضع الفعل السالم والمهموز فقط لنظرية حلقيّ العين أو اللام، ويســـتثني بقية الفئات منها. ويكون الإحصاء كالآتي:

فعَل الحلقي	صيغة المضارع							المجموعة
	يفعَل	يفعِل	يفعُل	يفعَِل	يفعَُل	يفعُِل	يفعَُِل	
سالم	615	25	72					
مهموز	160	11	12	–	1	–	2	
المجموعة	775	36	90		1		2	

جدول: توزيع حركة عين الأفعال الثلاثية المجرد السالمة والمهموزة على وزن فعَل الـتي عينه أو لامه حلقية

إن عدد الأفعال التي لا تقبل فتح عين مضارعها إطلاقا الآن 90 فعلا فقط بنسبة 9.22% من مجموعة 976 فعلا. ويقابل ذلك 886 فعلا بنسبة 90.78% يقبـل فتح عين مضارعه وجوبا أو جوازا. وهذه نسبة كبيرة في رأي الباحث صالحة أن تُـبنى عليها القاعدة.وأما الفئات الأخرى فلها ظروفها الخاصة. فالمضعف مثلا له ثلاثة أبواب فقط وهي (فعَل–يفعُل) ويمثله (مدّ–يَمُدّ)، و(فعَل–يفعِل) ويمثله (فرَّ–يفِرُّ)، و(فعِـل–يفعَل) ويمثله (مسَّ–يَمَسّ). ولكل باب معناه الخاص إلا ما يشذّ عنه. والتماثل بين عين الفعل ولامه ثم إدغام الأول في الثاني يجعلان هذا النوع من الفعل لا يستطيع احتـواء باب (فعَل–يفعَل)، لأنه إذا وُجد لتَشابه مع باب (فعِل–يفعَل) في صـورتها الظـاهرة. وذلك لأن صورةَ صيغةِ الماضي لجميع الأبواب متشابـهة أي فتح الأول ثم تسـكين الثاني ثم فتح الثالث (مَدْدَ – مدَّ). وأما صيغة مضـارعهما فمتشابـهتان، أي كلاهما على يفعَل. وقد فطن العرب قديما إلى انتفاء تأثير الحروف الحلقية علـى عـين مضارع الأفعال المضعف.

وأما الفعل المثال، فقد قلنا سابقا أن العرب كانوا يميلون إلى حذف الواو مـن أول الفعل في صيغة المضارع. فإذا كسرت عين مضارعها يَتَعَيَّنُ حذف الواو. وأما ابن جني فقد قال عكس ذلك؛ إذ جعل حذف الواو سببا لكسر العين. وقد ردَّ الباحـث رأيه بوجود أفعال كثيرة مفتوحةٍ عينُ مضارعها، ومع ذلك حذفت الواو منها. ولذلك يقول الباحث إن الحروف الحلقية لا تؤثر إطلاقا على عين مضارع الفعـل المثـال إذا وقعت عينا، وتؤثر تأثيرا غير قويٍّ إذا وقعت لاما. والدليل على ذلك وجـود فعـل

واحد فقط حلقي العين ومفتوح عين مضارعه من مجموعة 43 فعلا. والدليل الثـاني، نسبة فتح عين مضارع حلقيّ اللام إلى عدم فتحه 7:21 أي بنسبة 1:3 فقط. فإذن، تأثير الحروف الحلقية على عين مضارع الفعل المثال غير قويّ.وأما الفعـل الأجـوف فشأنه شأن الفعل المضعف، فلا تؤثر الحروف الحلقية على عين مضارعه على الإطلاق. وذلك لأن عينه معتلة ساكنة دائما لا تقبل الحركة في الظاهر. وربَّما يقول البعض أنه يمكن نقل الفتحة إلى فاء الفعل كما يمكن نقل الضمة إليها في مثل (يقـول، يكـون، يعود). لكننا إذا فعلنا ذلك فقد يختلط الأمر بباب (فعِل–يفعَل) الذي فتحـت فـاؤه أيضا في الماضي والمضارع مثل (خاف–يَخَاف). وتأثير الحروف الحلقيـة علـى عـين مضارع الفعل الناقص أضعف من تأثيرها على الفعل المثال. فمن 71 فعلا عينه حلقية، يوجد 21 فعلا فقط فتحت عينه. وأما البقية، فاثنان وأربعون فعلا مضـموم العـين، وثمانية أفعال مكسورة العين. وهذا يعني أن أقلّ من ثلث تلك الأفعال مفتوح العـين، وهي نسبة ضعيفة جدا. ولكن الأفعال التي فتحت عين مضارعها كلها حلقية العـين. وبناء على ما سبق، فإن القاعدة لهذا النوع من الفعل هي أن باب (فعَل–يفعَل) خاص لحلقي العين فقط، وليس بالضرورة أن يكون حلقي العين على باب (فعَل–يفعَل). ولا تؤثر أيضا الحروف الحلقية على اللفيفين. فوجود حرفي العلة فيهما يقيده، ويحدد صيغة ماضيهما في بابين فقط، وصيغة مضارعهما فيما لا يتجاوز ثلاثة أبواب.

نتائج البحث

توصّل الباحث إلى أن باب (فعَل) يشكِّل الجزء الأكبر للأفعال الثلاثية المجرَّدة، ويتفرّع مضارعُها إلى ثلاث صيغ: (يفعَل، ويفعِل، ويفعُل). والصيغة الوحيـدة الـتي تتطـرّد اطرادا كبيرا هي (فعَل– يفعَل)، إذ تُخصَّص لما عينه حلقية فقط إلا أفعالا يسيرة تشذّ

عنه. وأما الصيغتان الأخيرتان فلا يوجد الحدُّ الفاصل الواضح بينهما. تتفوّق صيغة يفعُل على صيغة (يفعِل) فيما ماضيه (فعَل). وللحروف الحلقية تأثير قويّ على حركة عين مضارع الفعل السالم والمهموز من باب (فعَل) حيث تتجاوز نسبة الخاضعة لهذه النظرية 90%. وأما الشواذ الخارجة على هذه النظرية فلا تعدو بضعة أفعال فقط، وهي المتداولة بكثرة عل الألسنة. وهناك 6272 فعلا ثلاثيا مجرّدا في (معجم الوسيط). ونسبة الأفعال الخاضعة لنظرية المخالفة في تحريك عينها تتجاوز 77.8% وتشذّ الأفعال على هذه النظرية لأسباب ثلاثة: إيثار الحروف الحلقية الفتحةَ في صيغة مضارع ما ماضيه على (فعَل)، وعدم الدلالة على الفعل الحقيقي لاقتصار الفعل على اللازم فقط، ولحذف الواو في أول الفعل المثال الذي على وزن (فعِل). للمعاني دورٌ كبير في التفريق بين صيغ الماضي الثلاث: (فعَل، وفعِل، وفعُل)، إذ قد تتنوّع حركة عين المضارع لأصول واحدة لغرض التفريق بين المعاني المختلفة. وللجانب الصوتي دور كبير في التفريق بين صيغ المضارع لكل من الأبواب السابقة. ولذلك ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار استعمالات القرآن الكريم لهذه الأفعال واعتباره لغة نَموذجية. ولا ينبغي أن نصبّ اهتماما كبيرا للشواذ القليلة مثل قضية (حسب) و(يئِس). وينبغي لنا ألا نهمل الشواذ التي يشكل جزءا غيرَ صغيرٍ، مثل عدم فتح عين مضارع حلقي العين من باب (فعَل) مع التقليل من استعمالها.

[1] السبعان، ليلى خلف، "اللغة العربية وتحديات العصر"، في: كتاب العربي، مطبعة حكومة الكويت، ط1، 2008م، ص92.

[2] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 2001م)، 1/ 373. والنظريةُ في الحقيقةِ ليست لِتفسيرِ ما تُوافِقُ عينُ مضارعِه عينَ ماضيه فحَسْب، بل سَخَّرَها ابنُ جني في الرَدِّ على المولَّعِين بجَمْعِ الشواذِّ.

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، 1/373.

[4] وهذا بالطبع تفسير اجتماعي لا يمكننا إهماله إطلاقا إذ عرفنا أن هناك حركات تجارية نشيطة بين القبائل العربية القديمة كما أثبتها القرآن في سورة قريش، إضافة إلى ملتقى الحجِّ في مكَّة سنويا. لكننا نحتاج إلى التأكد من صحَّة ما رآه ابن جني من معرفة لغات القبائل القديمة، وهو أمر عسير. وابني جني نفسه لم يذكُر لنا القبيلة التي تقول: (قَلَى–يَقْلِي)، والقبيلة التي تقول: (قَلِيَ–يَقْلَى).

[5] ابن جني، الخصائص، 1/ 373.

[6] ابن جني، أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ص181.

[7] ابن جني، الخصائص، 1/ 372.

[8] الرضي، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1975م)، ص 70.

[9] عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، ص114. وانظر أيضا: عنتر، تصريف الأفعال ومقدمة الصرف، ص 118، وابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، (بيروت: دار الكتب العلمية،ط1، 2001م)، ج1 ص296. والمقصود بالمطاوعة: قبول فاعل فعل قاصر أثرَ فاعل آخر متعدّ ملاق للأوَّل في الاشتقاق ذي علاج محسّ أن كان المطاوِع (انفعل) لا غيره.

[10] أنيس، الدكتور إبراهيم، من أسرار اللغة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط7، 1985م)، ص49.

[11] المرجع نفسه، ص 49.

[12] المرجع نفسه، ص 50.

[13] المرجع نفسه، ص 50 .

[14] المرجع نفسه، ص53–54.

[15] المرجع نفسه، ص54.

[16] البكوش، طيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، (تونس: المطبعة العربية، ط3، 1992م)، ص27.

[17] البكوش، نفسه، ص27.

[18] ابن مالك الطائي، الإمام أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الجياني الأندلسي، شرح الكافية الشافية، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م)، ص424.

[19] البكوش، طيب، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص91.

[20] قال السيرافي: "(أمثلة) أراد به أبنية، لأن أبنية الأفعال مختلفة". انظر: السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه ، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، ومحمد هاشم عبد الدائم: 1/ 54.

[21] قال السيرافي: "يعنى هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء ،وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون". (السيرافي، شرح : 1/ 55).

[22] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، (بيروت: دار الجيل): 1/ 12.

[23] انظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار العربية، ص273.

[24] قباوة، فخر الدين، تصريف الأسماء والأفعال، (بيروت: مكتبة المعارف، ط2. د ت)، ص262– 264.

[25] ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي ، كتاب الأفعال، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1 ،2003م)، ص12.

[26] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص74. وانظر أيضا: الميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، تحقيق: أحمد عبد المجيد هريدي، (القاهرة: مكتبة الزهراء، 1990م)، ص109.

[27] عضيمة، المغني في تصريف الأفعال ويليه كتاب اللباب من تصريف الأفعال، ص115.

[28] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص74.

[29] **السيوطي، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ج2، ص43.**

[30] ابن مالك، شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص292.

[31] بحرق، جمال الدين محمد بن عمر، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، تحقيق: مصطفى النحاس، (الكويت: جامعة الكويت، 1993م)، ص44.

[32] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص76. لم يجد الباحث في الكتب الصرفية القديمة التي راجعها إلا فعلا واحدا من هذا النوع. فالرضي مثلا ذكر (بهو) فقط، وأما السيوطي وبحرق فذكرا (نهو) فقط.

[33] ابن مالك، بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله، شرح لامية الأفعال لابن الناظم، تحقيق: محمد أديب عبد الواحد جمران، دار قتيبة، (بيروت، 1991م)، ص43. وانظر أيضا: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 43/2. وابن مالك، شرح الكافية الشافية، ج2، ص424. والميداني، نزهة الطرف في علم الصرف، ص102.

[34] بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، ص60.

[35] المرجع نفسه، ص61.

[36] يوسف، الآية 87.

[37] بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، ص62.

[38] سيبويه، الكتاب، ج4، ص35.

[39] انظر: السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج2، ص44. والرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص71.

[40] بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، ص74. وابن مالك، شرح التسهيل، ج3، ص301.

[41] حنفي، علم الصرف المتقدم لأغراض علمية، ص78-79.

[42] سيبويه، الكتاب، ج4، ص35.

[43] الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، ص70.

[44] بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، ص65.

[45] حنفي، علم الصرف المتقدم لأغراض علمية، ص79-80.

[46] بحرق، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، ص65.

[47] ابن مالك، شرح التسهيل: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص297.